ROYAUME DU MAROC

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

موجـــــــز الظرفيـــــــة
أبريـــــل 2010

يعرض هذا الموجز تحليلا الوضعية الاقتصادية من خلال تتبع أهم المؤشرات الخاصة بالفصل الرابع من سنة 2009، وكذا تقديرات النمو الاقتصادي الخاصة بالفصلين الأول و الثاني من 2010 ، وذلك في إطار الدراسات الفصلية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط. وقد تم إنجاز هذا التحليل باعتماد المعلومات المستقاة من بحوث حول الإنتاج الصناعي و الظرفية الاقتصادية و الأسعار و التشغيل، المنجزة دوريا من طرف المندوبية السامية للتخطيط، وكذا المؤشرات الإحصائية الفصلية الخاصة بالأنشطة الإدارية الأخرى

*****

واصل الاقتصاد الوطني تقدمه خلال الفصل الرابع من 2009، بوثيرة اكبر مما كان متوقعا. فعقب زيادة متواضعة خلال الفصل الثالث، ازداد نمو القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي، دون احتساب الفلاحة، ليصل إلى 5,1%، على أساس التغير السنوي، مقابل 1,2% خلال نفس الفترة من 2008. ويقود مسيرة هذا التعافي التطور الايجابي الذي يشهده القطاع الثانوي، بعد انخفاض حاد مس بعض أنشطته خلال الخمسة فصول السابقة. ومن الراجح أن يكون الاقتصاد الوطني قد واصل تحسنه خلال الفصل الأول من 2010، إذ ظهرت علامات تؤكد خروج الأنشطة غير الفلاحية من دورة الركود الاقتصادي التي دخلتها بدءا من منتصف 2008. و تشير التقديرات، في هذا الصدد، إلى نمو اقتصادي قد تبلغ نسبته 4,6% بالمقارنة مع نفس الفترة من 2009.

.....

من اجل الاطلاع على النسخة المفصلة للمحة الظرفية، يمكن الرجوع إلى البوابة الالكترونية للمندوبية السامية للتخطيط (www.hcp.ma).

يسمح باستعمال المعلومات التي تتضمنها هذه النشرة مع ضرورة الإشارة إلى المصدر.

تعافي الاقتصاد العالمي يتواصل بسرعات متفاوتة

إيلو 3-31 حي الرياض، الـربـاط – المغـرب، ص.ب : 178 -10001
الهـاتف : 04 57 69 037 – الفـاكس : 02 57 69 037
www.hcp.ma

Ilot 31-3, HAY RIAD, RABAT – MAROC, BP : 178 – 10001
Tél. : 037 57 69 04 – Fax : 037 57 69 02
www.hcp.ma

بعد تحقيق استقرار نسبي خلال ربيع 2009، شهد الاقتصاد العالمي شيئا من الانتعاش في متم السنة الماضية، واكبه توسع مهم في المبادلات التجارية العالمية. وكان الدعم، المستمد من السياسات المالية العمومية والنقدية، عنصرا أساسيا في إعطاء الدفعة الأولى لهذا التعافي، ثم استمر توسع النشاط بفضل تحسن ثقة المستهلكين والمقاولات واستقرار الأوضاع المالية و الارتداد الايجابي الذي عرفه الإنتاج الصناعي. و هكذا، تسارعت وثيرة نمو النشاط الاقتصادي بالدول المتقدمة، لتصل إلى 0,8% خلال الفصل الرابع من 2009، على أساس التغير الفصلي. غير أن وثيرة هذا التطور تظل متباينة، إذ تسير الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بخطى تابثة نحو التعافي الكلي من تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية، بينما يتأخر عن الركب دول منطقة الأورو. وتجدر الإشارة بان نمو الناتج الداخلي الخام بهذه الأخيرة لم يتعد 0,1%، خلال نفس الفترة، بسبب استمرار ضعف الطلب الداخلي و كذا مستوى التشغيل بها.

ومن المرتقب أن يستمر تحسن النشاط الاقتصادي بالدول المتقدمة خلال النصف الأول من هذه السنة، بوثيرة قد لا تتجاوز 0,4% خلال الفصلين الأول، لاسيما وان العديد من خطط الدعم في سبيله إلى الانتهاء، كما أن مساهمة التخزين في معدل النمو الاقتصادي قد تنخفض. في المقابل، يرجح أن يواصل النشاط انتعاشه على مستوى الدول الصاعدة، بفضل ديناميكية الطلب الداخلي بها. في ظل ذلك، ورغم الارتفاع الذي شهدته في متم السنة الماضية، يتوقع أن تظل الضغوط التضخمية محدودة، بالنظر إلى الزيادة المتواضعة التي تعرفها حاليا أسعار المواد الأولية و خاصة منها تلك المتعلقة بالنفط الخام.

توسع الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب

واصل الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب منحاه التصاعدي، الذي بدأه خلال الفصل الثالث من 2009، مستفيدا من تحسن التجارة العالمية. وبلغ معدل نموه خلال الفصل الرابع من السنة الماضية حوالي 4,2%، على أساس التغير الفصلي. ومن المرتقب أن يستمر ارتفاع الطلب الخارجي بوثيرة أكثر اعتدالا في بداية 2010، تقدر ب 2,7 % و1,8 %، على التوالي، بالنسبة للفصلين الأول والثاني، و ذلك على خلفية التباطؤ المرتقب لمعدل نمو المبادلات التجارية العالمية وكذا الزيادة المتواضعة المرتقبة في واردات أهم الشركاء التجاريين للمملكة.

الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب

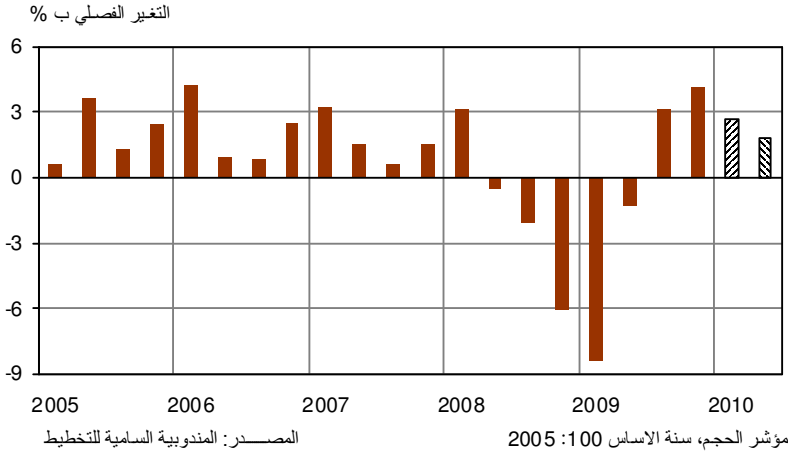

و بالرغم من التحسن المتواصل للطلب الخارجي الموجه نحو المغرب والظرفية العالمية الأكثر ملائمة، لا يزال نمو الصادرات الوطنية غير مستقر. فعقب ارتفاع محسوس خلال الفصل الثالث، سجلت المبيعات الخارجية انخفاضا جديدا، بلغت نسبته -10,1 % خلال الفصل الرابع من 2009، بالمقارنة مع الفصل الذي يسبقه. ويعزى هذا التراجع الى انخفاض الصادرات من مواد التجهيز والمواد الاستهلاكية وكذا أنصاف المواد. في المقابل، استفادت المبيعات من بعض السلع الأخرى، كالمكونات الالكترونية، من ارتفاع الطلب الموجه نحوها، محققة زيادة مهمة للفصل الثالث على التوالي. ومن المرجح أن تشهد الصادرات تحولا نحو الارتفاع خلال بداية 2010، مدعومة بتزايد المبيعات من مشتقات الفوسفاط على وجه الخصوص.

أما بالنسبة للواردات، فبعد انخفاض حاد ميز أواخر 2008 وبداية 2009، شهد معدل نموها شيئا من التسارع بدءا من الفصل الثالث من 2009، دون أن يدفع بها ذلك إلى ما فوق اتجاهها العام المحقق خلال السنوات الأخيرة. وعلى العموم، فإن ارتفاعها ب 2,8% خلال الفصل الرابع من 2009، على أساس التغير الفصلي، يعود بالأساس إلى تزايد المقتنيات من المواد الطاقية التي ارتفعت مساهمتها في التطور الإجمالي إلى نحو 1,5 نقطة. في نفس الوقت، حققت المشتريات الأخرى زيادة ب1,7 %، مدفوعة بتنامي الواردات من أنصاف المواد ومواد التجهيز. ومن المنتظر أن يستمر هذا التطور خلال بداية السنة الجارية بفعل الارتفاع المتواصل للمقتنيات من المواد الطاقية وكذا أنصاف المواد.

ومع تراجع الصادرات و ارتفاع الواردات، تزايد تفاقم العجز التجاري بحوالي 13,3% خلال الفصل الرابع من 2009، مقارنة مع الفصل الذي يسبقه، كما عرف معدل تغطية الواردات بالصادرات، المصحح من تأثيرات التغيرات الموسمية، انخفاضا بنحو 5,6 نقطة، خلال نفس الفترة، ليستقر في حدود 39%.

تباطؤ الأنشطة غير الفلاحية في سبيله إلى الانتهاء

حقق النشاط الاقتصادي، دون احتساب الفلاحة، زيادة مهمة، خلال الفصل الرابع 2009، على أساس كل من التغيرين السنوي و الفصلي. ويأتي هذا التحسن مدفوعا بالارتداد الايجابي لأنشطة المعادن والبناء والخدمات على وجه الخصوص. بينما يسير التعافي بوثيرة بطيئة على مستوى القطاع الصناعي، إذ لا تزال أنشطته دون المستويات المسجلة خلال بداية 2008.

معدل نمو الانشطة غير الفلاحية ب%

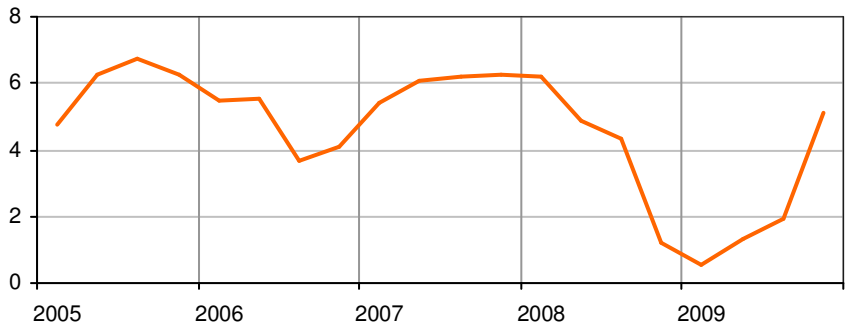

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

المعادن تدفع قاطرة التعافي...

واصل النشاط المعدني توجهه نحو الارتفاع خلال الفصل الرابع من 2009، حيث ارتفعت قيمته المضافة بنحو 24,4 %، مقارنة مع الفصل الثالث. ويعزى هذا التطور إلى تزايد الإنتاج من الفوسفاط الخام، الذي استفاد، بدوره، من تحسن الطلب الموجه من طرف الصناعات التحويلية المحلية. ومن المحتمل أن يشهد نمو القطاع شيئا من التباطؤ بالمقارنة مع الأداء المتميز الذي سجله في متم السنة الماضية، إذ تشير بحوث الظرفية الأخيرة إلى انخفاض حاصل أراء مقاولات القطاع حول التطور المرتقب للمبيعات الخارجية بحوالي 6 نقاط مقارنة مع متم السنة الماضية. على أن الآفاق الايجابية لنمو الطلب العالمي من بالأسمدة ينبأ بتسارع وثيرة نمو القطاع من جديد بدءا من الفصل الثاني من 2010.

على مستوى البناء والأشغال العمومية، توضح البيانات تحسن ظرفية القطاع خلال نهاية السنة الماضية، إذ ارتفعت قيمته المضافة ب 1,5% خلال الفصل الرابع من 2009، على أساس التغير الفصلي، عوض -0,5% خلال الفصل الأول. علاوة على ذلك، أبانت بحوث الظرفية الأخيرة عن حدوث تفاؤل في توقعات مقاولات القطاع على مستوى مؤشرات النشاط والطلب الداخلي، و هو ما ينبأ باحتمال انتهاء دورة الركود التي عرفتها أنشطته خلال سنة 2009. غير أن ارتفاع عدد الأيام الممطرة، على غير العادة، خلال

الفصل الأول من هذه السنة، و ما ترتب عن ذلك من انخفاض في وثيرة إنهاء الأشغال، قد يؤجل تحوله الظرفي إلى ما بعد ربيع 2010.

أما بالنسبة للسياحة، فبعد الهبوط الدوري الذي استمر لمدة عامين ونصف، عرفت مؤشرات القطاع تحولا نحو التصاعد، بدءا من الفصل الرابع من 2009، إذ ازداد عدد المبيتات والوافدين من السياح بنحو 2,2% و 0,7% على التوالي، على أساس التغير الفصلي المصحح من تأثيرات التغيرات الموسمية. ومن الراجح أن يستمر تحسن أنشطة القطاع في بداية السنة الجارية، كما يؤكد ذلك استمرار تزايد عدد المبيتات والوافدين من السياح بنحو 13,8% و 6,8%، في متم شهر فبراير من 2010، بالمقارنة مع نفس الفترة من 2009.

و بالمثل، عرفت القيمة المضافة لقطاع النقل توسعا مهما، خلال الفصل الأخير من سنة 2010، بلغ معدله 4%، على أساس التغير الفصلي، وذلك عقب تباطؤ ملحوظ عرفته بعض أنشطته خلال الثلاثة فصول الأولى من نفس السنة. ومن المنتظر أن يتسارع هذا النمو في بداية السنة الجارية، بفضل الارتفاع المتوقع لأنشطة النقل البحري و الجوي، الذي يدعمه استمرار تحسن الظرفية العالمية.

...و نمو الصناعة والاتصالات يظل دون الاتجاه العام

واصل القطاع الصناعي، دون احتساب أنشطة تكرير البترول، تقدمه بخطى بطيئة خلال الفصل الرابع من 2009، إذ بالرغم من تزايد قيمته المضافة بحوالي 4%،على أساس التغير السنوي، لا تزال التقلبات الظرفية الخاصة ببعض فروع إنتاجه دون الاتجاه العام، كما أن أنشطته لم ترق بعد إلى المستويات المسجلة في بداية 2008. وتجدر الإشارة إلى أن نتائج بحوث الظرفية الأخيرة تشير أيضا إلى استقرار مؤشر مناخ الأعمال بالقطاع بالمقارنة مع الفصل الثالث، مع توقع تحسن طفيف في بداية السنة الجارية. في ظل ذلك، يرجح ألا يتعدى نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي حوالي 1,9 % خلال الفصل الأول من 2010، بالمقارنة مع نفس الفترة من 2009.

أما على صعيد قطاع البريد والاتصالات، فبعد دورة من النمو القوي التي ميزت سنتي 2006 و 2007، عرفت أنشطته انكماشا ملحوظا و تراجع معدل نموه ليستقر في حدود 2%، خلال الفصل الأول من 2009، على أساس التغير السنوي، ثم إلى 0,3 % خلال الفصل الرابع . ويعزى هذا التباطؤ في مجمله إلى ضعف الطلب الداخلي الموجه نحو القطاع.

موسم فلاحي فوق المتوسط رغم التقلبات المناخية

من المنتظر أن يعرف النشاط الفلاحي انخفاضا محسوسا خلال 2010، بالمقارنة مع النتائج المتميزة التي حققها خلال السنة الماضية. فعلى عكس المواسم الفارطة، يرجح أن انخفض إنتاجه من المحاصيل

الزراعية نتيجة تغير التوزيع الزمني للأمطار، رغم أن الكميات المسجلة حتى حدود شهر مارس من هذه الأخيرة، تتجاوز نظيرتها المحققة خلال موسم فلاحي عادي ب 88%. بالمقابل، يتوقع أن يرتفع الإنتاج الحيواني، مستفيدا من انخفاض أسعار علف الماشية والغطاء النباتي الجيد، كما يوحى بذلك ارتفاع إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء ب 4,2 % و 8,4 % متم شهر مارس الماضي، على أساس التغير السنوي. وعموما، فإن القيمة المضافة للفلاحة قد تشهد انخفاضا ب 9,6% خلال الفصل الأول من 2010، مقارنة مع نفس الفترة من 2009.

زيادة متواضعة في الاستهلاك الخاص في بداية هذه السنة

سيسجل الاستهلاك الخاص بعض التباطؤ خلال 2010، متأثرا بتراجع العرض من المنتجات الزراعية و ما يصاحب ذلك من تأثيرات على دخل الأسر و أسعار المواد الغذائية. في نفس الوقت، يرجح أن يكون الاستهلاك الخاص بالمواد المصنعة قد شهد شيئا من الانكماش، كما يوحي بذلك انخفاض الواردات من مواد الاستهلاك ب 7,9 % في متم شهر فبراير الماضي.

و من المرتقب أن يشهد تكوين رأسمال الثابت تسارعا في وثيرة نموه خلال 2010، بعد النتائج المتواضعة التي حققها خلال سنة 2009، مستفيدا من التحسن المتواصل للأنشطة غير الفلاحية. غيران وثيرة انتعاشه ستظل بطيئة في بداية السنة الجارية، بالنظر إلى ضعف ديناميكية الاستثمار الخاص بالبناء. إذ لازال هذا الأخير تحت وطأة تباطؤ الطلب الموجه نحوه، كما يوحي بذلك انكماش نمو القروض العقارية إلى حوالي 12,9%، في متم فبراير 2010، مقابل 24,9% خلال الفصل الأول من 2009.

ارتفاع طفيف في معدل التضخم

ارتفع معدل التضخم بحوالي 0,2% خلال الفصل الأول من 2010، بعد انخفاض بحوالي 0,5% خلال الفصل الرابع من 2009. ويعكس هذا التزايد ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وخاصة منها تلك المتعلقة بالخضر الطازجة، في أعقاب الفيضانات التي عرفتها المملكة في بداية هذه السنة. بالمقابل، واصل معدل التضخم الكامن منحاه التنازلي، ليستقر في حدود 0,3% خلال الفصل الأول من 2010، مقابل 1% خلال الفصل الرابع من حوالي 2009، وذلك في سياق استمرار تراجع أسعار المواد الغذائية غير الطازجة.

معدلات التضخم الكلي والكامن ب %

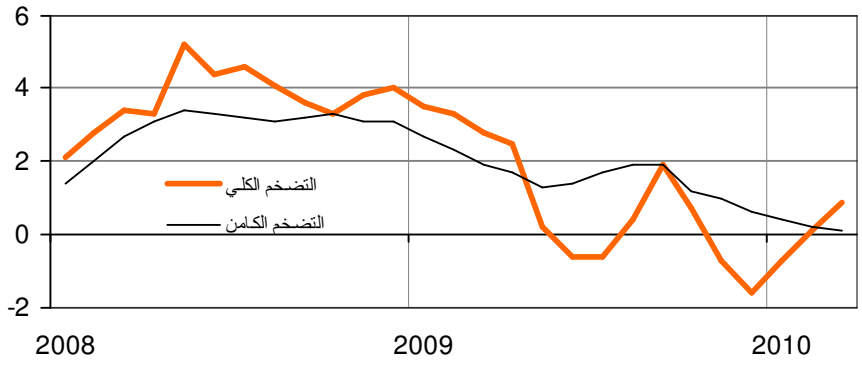

المصـدر: المندوبية السامية للتخطيط

تحسن مرتقب في قروض الاقتصاد

على صعيد تمويل الاقتصاد، استقر معدل ارتفاع الكتلة النقدية في حدود 1,1 % خلال الفصل الرابع من 2009، على أساس التغير الفصلي. ويعزى هذا التطور إلى استمرار تباطؤ القروض الموجهة نحو الاقتصاد. إذ لم يتعد معدل نمو هذه الأخيرة 1,7 % خلال الفصل الرابع عوض 2,7 % خلال الفصل الذي يسبقه. بالمقابل، عرفت المقابلات الأخرى للكتلة النقدية توجها نحو الارتفاع، حيث ارتفعت الموجودات من العملة الصعبة ب 1,4% وتزايدت ديون الدولة ب 6,7 % خلال نفس الفترة. و من المنتظر أن يشهد تمويل الاقتصاد شيئا من التحسن بدءا من الفصل الأول من 2010، إذ تشير التقديرات إلى احتمال تسارع وثيرة نمو الكتلة النقدية إلى 1,5% على أساس التغير الفصلي، مستفيدة من تحسن القروض الموجهة نحو الاقتصاد بحوالي 3 ٪.

تحسن أداء مؤشرات البورصة

شهد سوق الأسهم توجها إيجابيا خلال بداية 2010، حيث توقفت موجة التصحيح الهبوطي التي ميزت الفصلين الثالث والرابع من 2009، فاسحة المجال لتحسن أداء مؤشرات لبورصة. وهكذا حقق كل من مؤشري مازي ومادكس ارتفاعا ب 9,3% و 9,8% ، في متم الفصل الأول من السنة الجارية. ويأتي هذا الانتعاش في أعقاب ارتفاع طفيف في حجم المعاملات بلغت نسبته 6,3 % على أساس التغير السنوي.